الأمم المتحدة

A/C.4/72/SR.27

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
17 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة أوزغور (نائبة الرئيس) ..... (تركيا)

فيما بعد: السيد راميريز كارينيو (الرئيس) ..... (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة *(تابع)*

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)*

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-19781 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، تولت نائبة الرئيس، السيدة أوزغور (تركيا)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة *(تابع)* (A/72/296 و A/72/314 و A/72/538 و A/72/539 و A/72/564 و A/72/565)

١ - **السيد الشندويلي** (مصر): قال إن إسرائيل، على النحو المفصل في تقرير اللجنة الخاصة (A/72/539)، ترتكب انتهاكات عديدة في الأراضي المحتلة. وبالتالي، يلزم تجديد الوعي بالطابع الملح لهذا الأمر من أجل تحقيق السلام الذي تمسّ الحاجة إليه، وذلك عن طريق تنفيذ حل الدولتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

٢ - وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من استئناف عملية السلام ووقف جميع التدابير الأحادية التي يمكن أن تهدّد حل الدولتين. ومن الأهمية على وجه الخصوص وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي العربية، بما في ذلك الجولان السوري المحتل. وتشكل المستوطنات خطرا شديدا على حل الدولتين لأنها تدمر مقومات بقاء أي دولة فلسطينية في المستقبل وتؤدي إلى تصلب المواقف التفاوضية.

٣ - وأردف قائلا إنه يجب بذل كل جهد ممكن لاغتنام الفرصة التي يتيحها اتفاق المصالحة الفلسطينية الأخير، الذي يمْكِن أن يعيد تنشيط عملية السلام. وتدعو مصر، اقتناعا منها بأن الحل ليس مستحيلا، جميعَ الأطراف ذات النفوذ إلى المساعدة في دفع عجلة عملية السلام نحو تسوية عادلة ودائمة. وكما يتّضح من مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، يمثّل السلام خيارا استراتيجيا للفلسطينيين والعالم العربي بأسره. وعلاوة على ذلك، سيكون السلام بمثابة حصن ضد الإرهاب وسيطلق العنان للإمكانات الإنمائية للمنطقة، مما يحقق الرخاء لشعبها.

٤ - **السيدة الصغير** (الأردن): قالت إن القائمة الطويلة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل بشكل ممنهج ويومي باتت معروفة للجميع. وإن الإجراءات الأحادية التي تتخذها إسرائيل تولّد العنف وتعيق تحقيق التقدم نحو السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وإن استمرار التوسع الاستيطاني غير القانوني في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الإعلان الأخير عن إنشاء مشروع استيطاني يطلُّ على مدينة القدس القديمة، يقوّض الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لبدء المفاوضات والتخفيف من حدة التوتر في المنطقة، مما يعكس عدم وجود نية لدى إسرائيل للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين.

٥ - وأضافت قائلة إن الهجمات المتكررة على الحرم الشريف/المسجد الأقصى التي ترتكبها إسرائيل تمثل انتهاكا لالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي. فهي لا تسيء لعلاقات إسرائيل مع البلدان المجاورة لها فحسب، بل تمثل عملا استفزازيا ضد العالم العربي بأسره. وقالت إن الأردن يذكر بالوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، بما في ذلك الحرم الشريف/المسجد الأقصى، ويدين جميع محاولات إسرائيل الرامية إلى تغيير الطابع الديني لمدينة القدس ووضعها القانوني، وسيواصل استخدام جميع الخيارات القانونية والدبلوماسية المتاحة له من أجل الحفاظ على الطابع التاريخي للمدينة.

٦ - وتابعت قائلة إن الممارسات غير المقبولة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك التمييز والقمع والتهميش والاستخدام المفرط للقوة، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، تؤدي إلى المزيد من الاحتقان والتوتر في المنطقة، ولا شك في أنها المحرّك الرئيسي للتطرف العنيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعت في معرض تشديدها على الأهمية المحورية للقضية الفلسطينية الأممَ المتحدة إلى إلزام إسرائيل بوقف ممارساتها غير القانونية ومحاولاتها الأحادية لفرض أمر واقع جديد في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقالت إن حكومتها، اقتناعا منها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق حل الدولتين، لن يردعها شيء عن بذل الجهود من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة ومتواصلة جغرافيا على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى نحو يصبُّ في صالح كل من الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. والأردن يرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، التي لم تلق تجاوبا من إسرائيل لغاية الآن.

٧ - ومضت تقول إن الجهود التي تبذلها الأطراف الفلسطينية، بمساعدة مصر، لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام القائم منذ عام ٢٠٠٧، ما هي إلا دليل على أن العقبات يمكن تجاوزها، إذا توافرت الإرادة السياسية الكافية، وأن التوصل إلى تسوية سلمية

للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يمكن تحقيقه إذا وُضعت المصالح الفردية الضيقة جانبا لصالح تهيئة بيئة يسودها السلام والأمن والاستقرار لكل من الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وأي محاولة لإجهاض التقدم نحو تحقيق هذا الهدف ستؤثر سلبا على كافة الجهود الأخرى المبذولة في سبيل تحقيق السلام.

٨ - واختتمت قائلة إن الأردن يدعو المجتمع الدولي، ولا سيما القوى العالمية الأكثر تأثيرا، إلى مساعدة طرفي النزاع على تجاوز العقبات الماثلة أمام تحقيق السلام عن طريق المشاركة في مفاوضات جادة ومحددة بإطار زمني يفضي إلى تجسيد حل الدولتين، وبالتالي تحقيق السلام والاستقرار لكل من إسرائيل وفلسطين.

٩ - **السيد بن مؤمن** (بنغلاديش): قال إن من المؤسف أن السلطات الإسرائيلية رفضت مرة أخرى التعاون مع اللجنة الخاصة بمنعها الوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم إصدار تصاريح سفر للفلسطينيين الراغبين في الإدلاء بشهاداتهم أمامها في عمان. وأعرب عن أمله في أن تغير السلطات الإسرائيلية موقفها وتولي الاعتبار الواجب للتوصيات العاجلة والشرعية التي وجهتها إليها اللجنة الخاصة.

١٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة لا تزال تؤدي غرضا حاسم الأهمية بالإبقاء على حضور وأهمية قضية الشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي في ظل النزاعات المسلحة الأخرى في جميع أنحاء العالم. ويمثل استمرار وجود المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار في الضفة الغربية والقدس الشرقية أكثر الرموز السافرة للاحتلال الإسرائيلي وقد حدّدهما المجتمع الدولي على أنهما يشكلان أكبر تهديد بالنسبة لإمكانية تحقيق حل الدولتين. ولا تزال المستوطنات المذكورة، التي أكدّت محكمةُ العدل الدولية عدمَ قانونيتها، تشكل تعديا على أماكن المعيشة والأراضي الزراعية للشعب الفلسطيني، مما يؤدي إلى تشريدهم وتعطيل سبل عيشهم والإسهام في اختفاء نمط الحياة التقليدي لبعض المجتمعات المحلية. ومن المؤسف أن السلطات الإسرائيلية تواصل السماح للمستوطنين بممارسة أعمال عنف عشوائية ضد الفلسطينيين في منجاة من العقاب، في حين يواصل الأفراد والكيانات ممارسة الاستغلال غير المنظم للموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة.

١١ - وأردف قائلا إن استخدام إسرائيل المفرط للقوة، الذي يستمر بلا هوادة، هو انتهاك لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ويشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الجنائي الدولي. وإن الهجمات العشوائية ضد المرافق والمركبات الطبية تفاقم كذلك الحالة الإنسانية المتردية أصلا. ومن المؤسف أن إسرائيل تستمر في معاملتها المهينة وفي كثير من الأحيان غير الإنسانية للمعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وحرمانهم بشكل روتيني من اللجوء إلى العدالة. ومما يثير القلق بالقدر نفسه تقارير السلطات الإسرائيلية التي ترفض السماح بعودة جثث المتوفين الفلسطينيين لإقامة مراسم دفن كريمة لهم.

١٢ - واسترسل قائلا إن الحصار الإسرائيلي البري والبحري المفروض على غزة، الذي يدخل عامه الحادي عشر، هو شكل شائن من أشكال العقاب الجماعي ضد مليوني شخص، بدعوى الانتقام من بعض الأفراد. وإن التعطيل المتكرر والمتعمد لوصول المساعدة الإنسانية وغيرها من المنافع الأساسية جعلت الظروف المعيشية للفلسطينيين في غزة تكاد لا تطاق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحْمِل إسرائيل على رفع الحصار غير المبرر المفروض على غزة على وجه الاستعجال، والسماح لسكانها وسكان الأراضي العربية المحتلة الأخرى بالتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الواجبة لهم.

١٣ - وفي هذا الصدد، قال إن بنغلاديش ترحب بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتذكّر بأن إيجاد حل سلمي وعادل ودائم للأزمة التي طال أمدها في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو أمر تنص عليه جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، ومبدأ الأرض مقابل السلام. ومع ذلك، لا تزال الإرادة السياسية للتحرك في اتجاه تحقيق هذا الحل غير متوافرة.

١٤ - واختتم قائلا إن بنغلاديش تؤيد جميع توصيات اللجنة الخاصة والأمين العام في التقارير التي قدمها كل منهما، وستواصل دعم الجهود التي تبذلها اللجنة الخاصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة للتوعية بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والعواقب الإنسانية التي يعانيها الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال غير القانوني المستمر منذ نصف قرن، والذي يشكل إهانة للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

١٥ - **السيد كراسنا** (إسرائيل): قال إن اللجنة الرابعة اجتمعت مرة أخرى لمناقشة تقرير أحادي الجانب ومتحيز وناتج عن ولاية غير شرعية ومتحاملة صاغها أفراد لديهم مخطط معادٍ لإسرائيل محدد سلفا وقائم على التمييز. وقد أُهدِر وقت ثمين وبُدِّدت موارد شحيحة لإطلاق مجموعة شائعات غير مدعومة ببراهين وادعاءات لا أساس لها من الصحة. ومن المؤسف أن أموال الأمم المتحدة تنفق، عاما بعد

عام، على هذا المسعى العقيم. وإن اللجنة الخاصة لم تحرّك ساكنا للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لإعادة إجراء حوار مجدٍ ومفاوضات ثنائية بين الطرفين من أجل إنهاء النزاع.

١٦ - وتابع قائلا إن التقرير غفل عن ذكر جميع الطرق التي فرضت بها حماس، وهي منظمة مصنفة دوليا بأنها إرهابية، سياساتها الوحشية على سكان غزة، والكيفية التي قامت بها بتحويل المعونة الإنسانية لدعم أنشطتها الخبيثة. وينتقد التقرير بصفاقة أيضا النظام القضائي الإسرائيلي ككل، على الرغم من أن إسرائيل سعت دائما إلى حماية حقوق جميع مواطنيها، اليهود منهم والعرب على حد سواء، ونصّت على تلك الحقوق في إعلان استقلالها. وإسرائيل هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي توجد فيه إمكانية اللجوء إلى القضاء على نحو منصف ومتساو ومفتوح، وهو الديمقراطية الوحيدة في المنطقة التي يحق فيها لجميع الأشخاص الاستئناف أمام المحاكم والطعن في قرارات الحكومة.

١٧ - وأضاف قائلا إن التقرير لم يذكر الخطوات المهمة التي تتخذها إسرائيل لمساعدة سكان قطاع غزة، حتى وهي تتعامل مع شواغل أمنية جدية وملموسة، بما في ذلك الهجمات الصاروخية المنتظمة ضد مواطنيها ومحاولات حماس المستمرة للاستيلاء على السلع والمواد الخام اللازمة لإعادة إعمار غزة. وتقوم حماس بنهب الإمدادات الإنسانية بشكل روتيني، وتستخدمها لبناء أنفاق الإرهاب والحشد العسكري. وتجند لهذه الغاية الأشخاص الذين يدخلون إسرائيل للحصول على العلاج الطبي الحيوي. وعلاوة على ذلك، لا يشير التقرير إلا إشارة عابرة إلى تأثير الجزاءات التي فرضتها السلطة الفلسطينية على الحياة اليومية في غزة، لا سيما على أزمة الكهرباء.

١٨ - ومضى يقول إن إسرائيل، في إطار جهودها الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني، لا سيما سكان قطاع غزة، ما برحت تعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة من أجل تيسير عمل آلية إعادة إعمار غزة. وحتى الآن، تم بناء أو تجديد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ منزل. ومن بين المشاريع العامة البالغ عددها ٨١٧ مشروعا التي أذنت بها الآلية، أُنجز ١٦٠ مشروعا ويجري العمل على تنفيذ ٤٨٨ مشروعا. ولقد يسّرت إسرائيل نقل ما يربو على ٦ ملايين طن من مواد البناء لاستخدامها في مشاريع يموّلها المجتمع الدولي. ويمكن أن يدخل اسرائيل، وعند الاقتضاء، أن ينقل عبر إسرائيل دون قيود، جميع العمال، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وسيارات الإسعاف والمحاصيل الزراعية وغيرها من اللوازم والسلع. ولا تخضع للحظر سوى الإمدادات والسلع التي تُستغل بشكل روتيني لأغراض إرهابية.

١٩ - واسترسل قائلا إن إسرائيل أثبتت، برغم التهديد المستمر الذي تمثله الهجمات الصاروخية التي تطلقها حماس من غزة، التزامها بالسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان المدنيين مع تلبية احتياجات مواطنيها الإسرائيليين الأساسية من الأمن. ومع ذلك، لا تزال حرية حركة الأشخاص والسلع في المنطقة تنطوي على خطر أمني؛ وتقوم قوات الأمن الإسرائيلية بإحباط محاولات تهريب السلع ذات الاستخدام العسكري على أساس يومي.

٢٠ - وقال إنه لم تبذل أي محاولة في التقرير لتقديم الحقائق على أرض الواقع بطريقة متوازنة ومهنية. ولم يذكر التقرير الإسرائيليين السبعة عشر الذين قُتلوا في هجمات إرهابية منذ بداية عام ٢٠١٧ أو تأثير الحالة في سوريا على سكان مرتفعات الجولان. وعلاوة على ذلك، فهو لا يأتي على ذكر المساعدات الإنسانية الكبيرة التي قدمتها إسرائيل لضحايا الحرب الدائرة في سوريا، بما في ذلك تقديم العلاج للجرحى والمرضى في المرافق الطبية الإسرائيلية. ووفقاً للتحالف المتعدد الأديان من أجل اللاجئين السوريين، فإن التدفق المستمر للمساعدات الإنسانية لا يساعد عشرات الآلاف من ضحايا الحرب في جنوب سوريا فحسب، بل يسهم في تغيير الآراء ومواجهة عداء استمرَّ لأجيال، ويعزز الحوار والتفاهم بين السوريين والإسرائيليين. وعلاوة على ذلك، فقد نقل نحو ٦٠٠ طفل من ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض مثل السرطان والسكري إلى إسرائيل للعلاج، وأحضر ١ ٠٠٠ طفل إضافي إلى البلد لإجراء فحوصات طبية ونقلت كميات كبيرة من الأغذية والبنزين والملابس عبر الحدود الإسرائيلية - السورية. وقال إنه لا يفهم كيف فاتت هذه الحقائق المحققين الخبراء المسؤولين عن صياغة التقرير.

٢١ - واختتم قائلا إن إسرائيل ترفض بصورة قاطعة ولاية اللجنة الخاصة وعملها، وتدعو البلدان المؤمنة بالسلام والحوار إلى التصويت ضد القرار الداعم لولاية تلك اللجنة.

٢٢ - **السيدة لودهي** (باكستان): قالت إن المناسبة السنوية لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة ليست على الإطلاق مسرحية تافهة. ومن المؤسف أن ترفض إسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة في عملها الجدير بالثناء.

٢٣ - وأضافت قائلة إن اللجنة الرابعة تجتمع في لحظة مؤثرة للغاية في تاريخ فلسطين. فقد صادف الأسبوع الماضي الذكرى المئوية لوعد بلفور الشائن الذي مهَّد الطريق لمصادرة ممتلكات أجيال كاملة من الفلسطينيين وتشريدهم وحرمانهم من حقهم الأساسي في العودة إلى أرضهم. وتشهد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة على وجود نمط منهجي من انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر سلبا في كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين. وأصبح الاحتجاز الإداري التعسفي، بما في ذلك احتجاز الأطفال، وهدم المنازل وإلغاء الحقوق في الأراضي وغير ذلك من أشكال العقاب الجماعي حقائق قاتمة من حياة الشعب الفلسطيني اليومية وأحد الأسباب الرئيسية لمعاناته.

٢٤ - وتابعت بقولها إن عددا لا يحصى من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة طالبت بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين. ومع ذلك، فقد فشل المجتمع الدولي حتى الآن في ترجيح كفة ميزان العدالة لصالح الفلسطينيين الذين طالت معاناتهم. وتمنح المصالحة السياسية التي جرت بين فتح وحماس في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ دوافع جديدة تبعث على الأمل والتفاؤل. فهي لا تستعيد الوحدة السياسية داخل الصفوف الفلسطينية فحسب، بل توفر أيضا زخما وقوة متجددين للقضية المشروعة للشعب الفلسطيني. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد الآن على الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي. وكخطوة أولى، يجب رفع الحصار غير القانوني والجائر الذي تفرضه إسرائيل على غزة.

٢٥ - واستطردت قائلة إنه لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط بدون إيجاد حل للقضية الفلسطينية. وتشكل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء على أساس المعايير المتفق عليها دوليا وحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، الضمان الوحيد لإحلال السلام الدائم في الشرق الأوسط. ولا شيء يُسيء إلى هذه الرؤية أكثر من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة. بيد أن إسرائيل، في تجاهل صارخ للقانون الدولي والإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، على النحو المبيَّن في قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، اختارت أن تكثف أنشطتها المتصلة بالاستيطان في خطوة تشكل انتكاسة مأساوية للسلام وتراجعا عن حل الدولتين والاستعاضة عنه ''بوهم'' الدولة الواحدة. ومضت تقول إن التوترات التي أحاطت بالمسجد الأقصى في تموز/يوليه ٢٠١٧ إنما ذكرت مرة أخرى بالخطر الدائم الذي تشكله المحاولات الإسرائيلية الانفرادية لتغيير الوضع الراهن في مدينة القدس القديمة. وهذه الأعمال هي استفزاز غير مقبول يجب ردعه. ولا يمكن أن يغير خلق حقائق بديلة على أرض الواقع الحقائق التاريخية أو يسلب الحقوق القانونية لشعب يعيش تحت الاحتلال الأجنبي، سواء في فلسطين أو في أي مكان آخر.

٢٦ - وواصلت كلامها قائلة إن السلام العادل في فلسطين ليس هاما بالنسبة للمنطقة فحسب، بل هو شرط أساسي لتحقيق السلم والأمن العالميين. ويبقى حل الدولتين أمرا حتميا، نظرا لعدم وجود أي خطة للطوارئ في المنطقة. ويتطلب أي حل طويل الأجل أيضا انسحاب قوات الاحتلال من جميع الأراضي العربية، بما في ذلك لبنان ومرتفعات الجولان السورية.

٢٧ - وفي الختام، قالت إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا تؤدي دورا قيِّما في مساعدة المجتمعات المحلية الفلسطينية على تلبية احتياجاتها الأساسية فحسب، وإنما تشكل أيضا أداة لتحقيق الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في مناطق عملياتها. ولا يمكن الحفاظ على سلامة أنشطتها إلا من خلال تمويل كاف ومستدام يمكن التنبؤ به. بيد أن النقص في التمويل في ميزانيتها البرنامجية لعام ٢٠١٧ سيحبط هذا الطموح. وذكرت أن باكستان ضاعفت تبرعاتها للأونروا لعام ٢٠١٧ وستواصل دعم عملها الهام بكل الوسائل الممكنة.

٢٨ - **السيد سوار** (البحرين): أعرب عن تثمين وفد بلده للجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة الخاصة من أجل الاضطلاع بعملها رغم عدم تعاون سلطة الاحتلال الإسرائيلية. ومع ذلك، لاحظ بقلق أنه بعد مضي أكثر من ٥٠ عاما على بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، لا يزال ينجم عن هذا الاحتلال عواقب إنسانية واقتصادية واجتماعية كارثية وأن احتمال التوصل إلى حل عادل ومستدام للقضية الفلسطينية هو اليوم أبعد من أي وقت مضى. وأعرب عن إدانة البحرين للاعتداءات الاستفزازية المتكررة على المسجد الأقصى والإجراءات الأمنية القسرية التي فرضتها إسرائيل والتي شملت إغلاقه أمام المصلّين وتحويله إلى منطقة عسكرية. وأضاف أن البحرين تندد أيضا بأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون دون أي مساءلة قانونية في الأراضي المحتلة، وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس في استعمال القوة والالتزام بالمعاهدات الدولية، ولا سيما اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص

المدنيين في وقت الحرب. ومضى يقول إن وفد بلده يدعو مجددا المجتمع الدولي، وتحديدا مجلس الأمن، إلى التدخل لوقف جميع انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك كافة الأنشطة الاستيطانية غير القانونية والمحاولات الرامية إلى تغيير الوضع القانوني والتاريخي في القدس، وكفالة احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي الختام، أكد أن القضية الفلسطينية ستظل من أهم أولويات حكومة بلده، التي ستواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ودائمة تقوم على أساس حل الدولتين وفقا للقانون الدولي ومبادرة السلام العربية، بحيث تتاح لجميع دول المنطقة فرصة لتحقيق التنمية والاستقرار.

٢٩ - **السيد ميدين** (بروني دار السلام): قال إنه في ظل تصاعد التوترات والعنف في المنطقة، أسفرت الأنشطة والسياسات الاستيطانية غير القانونية عن تدهور الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، مما يحرمه من حقوقه الأساسية ويعيق تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي.

٣٠ - وأضاف قائلا إنه في تموز/يوليه ٢٠١٧، ضمت بروني دار السلام صوتها إلى أصوات عدد من البلدان الأخرى في استنكار العمل الاستفزازي للسلطة القائمة بالاحتلال في منع الفلسطينيين من ممارسة شعائر العبادة بحرية في المسجد الأقصى. ومن الضروري أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس وأن تحترم الوضع التاريخي والقانوني الراهن.

٣١ - وأردف بقوله إن المشاورات الدبلوماسية أمر أساسي للتوصل إلى حل للصراع الذي طال أمده. وبناء على ذلك، فإن وفد بلده يرحب بالزيارة التي أجراها الأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة في آب/أغسطس ٢٠١٧، ويعرب عن تقديره لالتزام الأمين العام بحل الدولتين. ومع ذلك، يجب على الأطراف المعنية أن تدخل الآن في مفاوضات حقيقية من أجل الاتفاق على حل مستدام. وأعرب عن استعداد بلده لدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد دعما كاملا.

٣٢ - واسترسل قائلا إن بروني دار السلام تؤكد من جديد تضامنها الثابت مع شعب فلسطين في كفاحه من أجل السلام ومن أجل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وحقه في العودة إلى وطنه وحقه في إقامة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والتي تتوفر لها مقومات البقاء، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ودعا إلى بذل المزيد من الجهود الجماعية الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني وحث الأمم المتحدة على حشد الجهود المتعددة الأطراف على نحو أكثر فعالية من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة.

٣٣ - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق عميق إزاء استمرار معاناة الشعب الفلسطيني بعد أكثر من ٥٠ عاما من الاحتلال الأجنبي على يد إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني. وأشارت إلى أن التقارير المعروضة على اللجنة الرابعة توثّق مواصلة إسرائيل تنفيذ سياساتها الاستيطانية غير القانونية، والتي تشمل مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية وتوسيع المستوطنات، بما في ذلك في القدس الشرقية، والتشريد القسري للفلسطينيين.

٣٤ - وأضافت قائلة إنه بعد ٥١ عاما من الاحتلال، لم تمتثل إسرائيل بعد لقرارات مجلس الأمن بشأن الجولان السوري المحتل، وهو ما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان للمواطنين السوريين المقيمين في الجولان. وإن ما يدعو للأسف هو أن مجلس الأمن لم ينجح في التوصل إلى اتفاق لإنهاء السياسات والممارسات العدوانية والاستعمارية لإسرائيل. وعلاوة على ذلك، يجب على الفور رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، الذي تسبب بأزمة اقتصادية وإنسانية لأكثر من مليوني فلسطيني على مدى أكثر من عقد من الزمن.

٣٥ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالجهود الأخيرة الرامية إلى استئناف محادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتعزيز الوحدة فيما بين الفلسطينيين. وقالت إن كوبا تؤكد من جديد أيضا دعمها لقبول فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة وتدعو مجلس الأمن إلى الإعلان رسميا عن دعمه لهذا الأمر. وإذا أخفق المجلس في القيام بذلك، فيجب أن تتصرف الجمعية العامة بصورة حاسمة. وذكرت أن حكومة بلدها ستواصل دعم تسوية شاملة وعادلة ودائمة على أساس حل الدولتين الذي يتيح للفلسطينيين ممارسة حقهم في تقرير المصير، وإقامة دولة حرة ومستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ويضمن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

٣٦ - **السيد أرسيا فيفاس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أثنى على اللجنة الخاصة لتسليطها الضوء على المعاناة التي تتسبب بها الممارسات الإسرائيلية الإجرامية في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، للفلسطينيين، وقال إن عملها قد تعرقل بسبب عدم تعاون السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك

لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي. وأردف يقول إن هذا الموقف العدائي يبيِّن بوضوح أن السلطات الإسرائيلية ترغب في إخفاء الحقيقة عن المجتمع الدولي وتقويض عمل اللجنة.

٣٧ - وأضاف قائلا إنه لا يوجد أدنى شك في أن السلطة القائمة بالاحتلال تعتزم مواصلة ممارساتها اللاإنسانية والاستمرار في تجاهل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فالزيادة الهائلة في أعمال البناء في عام ٢٠١٦ والخطط الموضوعة لتشييد ٥ ٠٠٠ منزل إضافي في عام ٢٠١٧ تكشف مدى ما تطمح إليه لتوسيع رقعة أراضيها على حساب فلسطين. وسيتطلب المزيد من البناء الاستمرار في مصادرة الأراضي وهدم المنازل والطرد القسري للمدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وذلك باستخدام الحِيَل القانونية والإدارية.

٣٨ - واسترسل قائلا إن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم منازل الأسر كتدبير عقابي وعمليات إلغاء الإقامة وتقديم الإخطارات المتعلقة بالافتقار المزعوم لرخص البناء والاستخدام المفرط للقوة ضد السكان الفلسطينيين هو شكل من أشكال العقاب الجماعي ويجب إنهاؤه. وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن تستمر إسرائيل في ممارسة الاحتجاز التعسفي. فحتى أيار/مايو ٢٠١٧، كان أكثر من ٦ ٠٠٠ من الفلسطينيين يقبعون في السجون الإسرائيلية، مع وجود حوالي ٥٠٠ شخص قيد الاحتجاز الإداري دون توجيه تهم رسمية لهم، مما يدلُّ على تجاهل وقح للقانون الدولي الإنساني. وقال إن فنزويلا تدعو إلى إطلاق سراح القاصرين البالغ عددهم ٣٣١ المحتجزين ظلما في سجون إسرائيل.

٣٩ - ومضى يقول إن التداعيات المدمرة للحصار اللاإنساني المفروض على قطاع غزة تشمل القيود التعسفية المفروضة على حرية التنقل التي تعوق الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، مما يجعل ٩٠٠ ٠٠٠ شخص يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يُدين هذا الحصار الذي لا يمكن تبريره بأسباب أمنية، والذي يجب أن يُرفع فورا. كما يجب على إسرائيل أن تنسحب من الجولان السوري المحتل، حيث تواصل تطبيق ممارسات تمييزية ضد السكان المحليين.

٤٠ - وأردف بقوله إنه في مواجهة حالة الإفلات من العقاب هذه، وإذ ترقى الممارسات الإسرائيلية في أغلب الأحيان إلى جرائم حرب في تجاهل تام للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تتساءل فنزويلا إلى متى يمكن للمجتمع الدولي أن يظل مكتوف اليدين. وأوضح أن وفد بلده يرحب بالتوصيات الواردة في التقرير؛ بيد أنه يخشى أن تواصل السلطة القائمة بالاحتلال خططها الرامية إلى تدمير حل الدولتين ما دامت تشعر أن حلفاء أقوياء يحمونها. وأعرب عن تأكيد فنزويلا مجددا دعمها لهذا الحل القائم على أساس الدولتين، فهو السبيل الوحيد لإعمال حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم الحرة ذات السيادة التي تعيش في سلام مع دولة إسرائيل ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. واختتم كلامه قائلا إن وفد بلده يحث المجتمع الدولي على العمل على إحياء عملية السلام، ويدعو إسرائيل إلى الإسهام في إحلال السلام بإنهائها جميع الممارسات التي تُقوِّض مصالح الشعب الفلسطيني.

٤١ - **السيدة دميريل** (تركيا): قالت إن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لا يزال يمثل التحدي الرئيسي للسلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. ولكي تنجح أي مبادرة سلام، يجب احترام قرارات الأمم المتحدة ويجب الحفاظ على سيادة القانون. وبناء على ذلك، وعملا بنداءات المجتمع الدولي، ينبغي على إسرائيل أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية فضلا عن عمليات هدم المنازل ومصادرة الأراضي وغيرها من الأعمال التي تحرم الفلسطينيين من الحق في التنمية. فاستمرار هذه السياسات في ظل الإفلات التام من العقاب يعمِّق الشعور بالظلم، مما يخلق شعورا بانعدام الثقة المتزايد تجاه المجتمع الدولي ويولد اليأس. وعلاوة على ذلك، فإن المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي للحرم الشريف والتدابير التي تنتهك حرية العبادة تشكل تهديدا للتعايش السلمي.

٤٢ - وأضافت قائلة إن تركيا ترحب باتفاق المصالحة بين الفلسطينيين الذي تم التوصل إليه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لأن الفلسطينيين بحاجة إلى التعبير عن مطالبهم المشروعة بشكل موحد من أجل التوصل إلى سلام دائم. وإن الاتفاق يشير بوضوح إلى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على جميع الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. ويجب على المجتمع الدولي أن يستجيب لهذه الخطوة الحازمة. وإن الشعب الفلسطيني يستحق تأكيدا قويا على رؤية الدولتين، وجهودا حقيقية لإنهاء الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في غزة.

٤٣ - *تولى الرئاسة السيد راميريز كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية).*

٤٤ - **السيد زايمان** (جنوب أفريقيا)، قال إنه في السياق الحالي للتوتر المتصاعد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، يؤكد تقرير اللجنة الخاصة عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان للشعب

الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة. وإن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل، مثل هدم المنازل الفلسطينية وتوسيع المستوطنات واستغلال الموارد الطبيعية، تؤدي إلى تصاعد العنف وتتعارض مع القانون الدولي. وتشمل الممارسات الإسرائيلية أيضا الاستيلاء على الأراضي بموافقة الدولة، وإضفاء الصفة القانونية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية، والحرمان من تصاريح البناء، وفرض القيود على التنقل. ولا شك في أن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالاحتلال ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بتحقيق المشروع الاستيطاني. وهذا النشاط يقوّض حل الدولتين ويهدِّد بقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل.

٤٥ - وتابع قائلا إنه لا يمكن السماح باستمرار هذه الحالة لأنها تشكل على نحو متزايد عقبة أمام السلام والأمن والاستقرار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا. وبالتالي، ينبغي على جميع الدول الأعضاء توجيه الطرفين نحو التوصل إلى حل دائم للنزاع. وإن جنوب أفريقيا، التي يساورها القلق إزاء زيادة أعمال العنف من جانب المستوطنين ضد الفلسطينيين، تناشد السلطات الإسرائيلية محاسبة الجناة. وهي تشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى قيام إسرائيل برفع حصارها المفروض على غزة الذي يؤدي إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني المتردي أصلا. وإن اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل في مجال الطاقة يزيد العبء الواقع على الحالة الاقتصادية.

٤٦ - واختتم قائلا إن وفد بلده لا يزال يشعر بالقلق إزاء محنة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال، ويدعو إسرائيل إلى احترام حقوق الإنسان لجميع السجناء الفلسطينيين. وإن جنوب أفريقيا تدعو إلى إجراء مفاوضات شاملة وغير مشروطة بين إسرائيل وفلسطين سعيا لتحقيق سلام دائم على أساس حل الدولتين.

٤٧ - **السيد الأطلسي** (المغرب): قال إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت إسرائيل انتهاكات لا تحصى للقانون الدولي من خلال مواصلة سياستها المتمثلة في التوسع الاستيطاني غير القانوني والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وتهويد القدس وغير ذلك من الإساءات غير المبررة الموثّقة بوضوح في النصوص الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. ويدين المغرب بصفته رئيسا للجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي جميعَ المحاولات الإسرائيلية الرامية لتغيير الطابع الديني والتركيبة الديمغرافية والمركز القانوني لمدينة القدس، في انتهاك صارخ للقرارات الدولية التي تحدّد بوضوح القدس باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتُلت في عام ١٩٦٧. وأشار إلى أن الإجراءات المستهجَنة التي تتّخذها إسرائيل تهدف إلى تأجيج النزاع الديني والطائفي وتمثل مصدرا كبيرا للظلم ليس للفلسطينيين فحسب، بل لملايين المسلمين في جميع أنحاء العالم. وتقوّض هذه الإجراءات أيضا الجهود الدولية الرامية إلى استئناف المفاوضات والتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط.

٤٨ - وأضاف قائلا إن من واجب المجتمع الدولي أن يكسر الجمود الحالي وأن يعيد كل من إسرائيل وفلسطين إلى طاولة التفاوض من أجل المشاركة في مفاوضات صادقة ومحددة زمنيا تؤدي في نهاية المطاف إلى حل حقيقي قائم على وجود دولتين على أساس حدود ١٩٦٧ تكون فيه القدس الشرقية عاصمة فلسطين، بما يتمشى مع القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، مما يتيح لكل من إسرائيل وفلسطين التعايش بسلام ووئام.

٤٩ - **السيد بلخير** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن العنف والانتهاكات المستمرة التي ارتكبتها إسرائيل طوال السنوات الخمسين من احتلالها البغيض للأراضي الفلسطينية والجولان السوري، في انتهاك صارخ للقرارات الدولية وتجاهل سافر للقيم الإنسانية، أدى إلى فقدان الفلسطينيين والعرب الأمل في مستقبل سلمي. فمنذ عام ١٩٤٨، مارست الأمم المتحدة والقوى العالمية الرئيسية ضغوطا سياسية على الفلسطينيين والعرب لقبول حل الدولتين، وبالتالي الاعتراف بما يسمى دولة إسرائيل، ولكن على الرغم من قبول فلسطين المضي قدما في حل الدولتين بموجب اتفاقات أوسلو، لم تفعل الأمم المتحدة ودول الغرب شيئاً لفرض التزام الجانب الإسرائيلي بالصفقة من خلال إنهاء الاحتلال ومنح الفلسطينيين الحق في إقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة وبالتالي تحقيق السلام الدائم. وإن استمرار عدم اتخاذ الإجراءات الدولية، التي ليست سوى مجموعةٍ من المبادرات الفاشلة والاتفاقات الدولية وسيل لا ينتهي من البيانات التي تدين الانتهاكات الإسرائيلية، يقوّض على نحو خطير مصداقية الأمم المتحدة.

٥٠ - وأضاف قائلا إنه في مواجهة الوقائع المرعبة للممارسات الإسرائيلية غير القانونية الحالية المفصّلة في تقرير اللجنة الخاصة، لا يمكن لأي شخص عاقل أن يفهم كيف يمكن لبلد لديه هذه الموارد العسكرية والمالية الهائلة، وكذلك الدعم من الدول القوية، أن يستمرَّ في الضحك على المجتمع الدولي بتقديم نفسه على أنه الضحية. وتساءل عما تريده إسرائيل تحقيقه من معاملتها الوحشية

للفلسطينيين. وقال إنه في حين يؤيد وفد بلده التوصيات الواردة في التقرير، فهذه الحلول ليست سوى تلفيقية. ويجب على المجتمع الدولي أن يثبت التزامه بحل الدولتين من خلال إنهاء الاحتلال، وتنفيذ الاتفاقات الدولية ذات الصلة – بما في ذلك عن طريق معالجة قضية اللاجئين بما يتمشى مع قرار مجلس الأمن ١٩٤ (د-٣) – وتوفير الحماية للفلسطينيين في دولتهم المستقلة وذات السيادة، مع التمتع بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

٥١ – وأردف قائلا إن قيام إسرائيل ليس برفض إنهاء احتلالها للجولان السوري فحسب، بل مواصلتها أيضا بناء مستوطنات غير قانونية وانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للشعب السوري، بما في ذلك من خلال قرارها إجراء انتخابات بلدية في الجولان السوري المحتل في عام ٢٠١٨، هما دليل إضافي أيضا على تجاهلها الواضح للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة.

٥٢ – وفي الختام، أعرب عن قلقه إزاء محاولات إسرائيل استغلال الظروف التي تمر بها المنطقة، مشيرا إلى ما ورد في بعض وسائل الإعلام من تقديم إسرائيل الدعم اللوجستي لجماعات مصنفة دوليا على أنها منظمات إرهابية ناشطة في المناطق المتاخمة للجولان السوري المحتل. وقال إن ليبيا تدين دون تحفظ الاعتداءات العسكرية المتكررة التي ترتكبها هذه الجماعات ضد سوريا.

٥٣ – **السيد الحمادي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن وفد بلده يستنكر الممارسات غير القانونية لإسرائيل، ولا سيما أنشطة التوسع الاستيطاني، التي استمر تسارعُ وتيرتها سنة تلو الأخرى، في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وكما أكدت اللجنة الخاصة في تقريرها الأخير، تواصل إسرائيل انتهاك حرمة الأماكن المقدسة وتدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي وتقييد حرية الحركة في فلسطين، وما زال حصارها المستمر لغزة يتسبب في الركود الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة وتفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة. ويؤدي تدهور الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتلك الانتهاكات إلى الشعور باليأس والإحباط ليس في فلسطين فحسب، بل في الشرق الأوسط ككل. وعلاوة على ذلك، تعرقل الإجراءات التي تتخذها إسرائيل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق سلام دائم وتوجِد حالة تستغلها الجماعات المتطرفة والإرهابية لنشر العنف في المنطقة.

٥٤ – وأضاف قائلا إن حكومة بلده تدعم الشعب الفلسطيني بقوة وستواصل العمل من خلال مؤسساتها وبالتعاون مع الأمم المتحدة لضمان تلبية احتياجاته. وهي تدعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لإقامة دولته وتحقيق طموحاته المشروعة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. وتدعم الإمارات العربية المتحدة الجهود الإقليمية والدولية الرامية للدفع قدما بتحقيق السلام في الشرق الأوسط وترحب بتوقيع الطرفين السياسيين الفلسطينيين اتفاق مصالحة في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تحت رعاية حكومة مصر.

٥٥ – ومضى يقول إن وفد بلده يدعو إسرائيل إلى وقف انتهاكاتها للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وإنهاء احتلالها للأراضي العربية والسماح للفلسطينيين بممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة داخل حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس الاتفاقات الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد. وينبغي للأمانة العامة أن تزيد من دعمها للجنة الخاصة، التي اضطلعت بدور مهم في توثيق معاناة الشعب الفلسطيني والكشف عن الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل.

٥٦ – **السيد شي** (الصين): قال إن قضية فلسطين تكمن في صميم الحالة في الشرق الأوسط وهي بمثابة معيار لقياس العدالة والحياد الدوليين. وبعد مرور سبعين عاما على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، تستمر معاناة الفلسطينيين، ولا يزال قيام دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة أمرا لم يتحقق بعد. ويجب معالجة هذا الوضع الظالم دون إبطاء. وفي ظل هشاشة الحالة في فلسطين، وتوقف محادثات السلام، واستمرار التوسع الاستيطاني والنزاعات العنيفة، وتردي الحالة الإنسانية على نحو متزايد في غزة، يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات جماعية عاجلة لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وذكر أن الصين تدعم بشدة قضيته العادلة وجهوده الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين الذي يتم التفاوض عليه سياسيا والذي سينص على التعايش السلمي بين إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة. وتابع قائلا إن الصين تؤيد أيضا زيادة إدماج دولة فلسطين في المجتمع الدولي وستبذل قصارى جهدها للمضي قدما في خطة السلام ذات النقاط الأربع التي اقترحها الرئيس الصيني في آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي هذه الخطة، تدعو الصين إلى زيادة الجهود الدولية الرامية إلى استئناف مفاوضات السلام الجدية

ومساعدة طرفي النزاع على بناء الثقة المتبادلة وتحقيق الأمن الشامل والدائم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. وأردف قائلا إن الصين تدعو أيضا إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف ضد المدنيين وهدم المنازل والنشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار على غزة. وتحث الصين على زيادة التعاون الدولي على أساس العمليات والآليات القائمة، بمساهمة مشتركة من جميع الأطراف، وتشدّد أخيرا على أهمية الربط بين السلام والتنمية وتعزيز القدرات الإنمائية لفلسطين. واختتم قائلا إن الصين ترحب بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط والمصالحة الداخلية في فلسطين، وستواصل تعزيز تعاونها مع فلسطين بغية تشجيع تنميتها الاقتصادية.

٥٧ - **السيد كيم** إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المستمر منذ ٥٠ عاما، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس الشرقية، كانت أقوى في عام ٢٠١٧ من أي جهود بذلت في الماضي. وفي مؤتمر القمة السابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في فنزويلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد التزامهم بتعزيز السلام والأمن الدوليين، بطرق تشمل معالجة الوضع في الشرق الأوسط وقضية فلسطين؛ وأردف قائلا إن مجلس الأمن اعتمد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يطالب إسرائيل بالكف تماما عن جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وفي الإعلان المشترك الصادر عن نتائج مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، أكد المشاركون من جديد أن التوصل من خلال المفاوضات إلى حل يفضي إلى إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم، ودعوا الجانبين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية من شأنها أن تعطل عملية السلام.

٥٨ - واستدرك قائلا إن إسرائيل ما زالت تتحدى إرادة المجتمع الدولي وتسمّم عملية السلام من خلال مواصلة احتلالها للأراضي الفلسطينية وتوسيع مستوطناتها غير القانونية؛ كما أن تلك الأعمال تتم بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية التي دأبت على إجبار الدول الأخرى على الامتثال لقرارات مجلس الأمن بينما هي مستعدة دائما لغض الطرف إذا تعلق الأمر بإسرائيل.

٥٩ - وأعرب عن تأكيد وفد بلده من جديد دعمه للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ومساندته للحقوق السياسية والقانونية للسكان السوريين في الجولان السوري المحتل. وفي الختام، أشار إلى أن وفد بلده يدعو الولايات المتحدة وإسرائيل إلى احترام إرادة المجتمع الدولي وبذل جهود متضافرة، بحسن نية، لتسوية الحالة في الشرق الأوسط بطريقة تتفق مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٦٠ - **السيد باوزير** (إندونيسيا): قال إن استمرار رفض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، السماح للجنة الخاصة بزيارة الأرض المحتلة يعزز الوضع الراهن المؤسف الذي تنتهك إسرائيل بموجبه القانون الدولي باستمرار بمواصلة ممارساتها غير القانونية، بما في ذلك بناء المستوطنات، وهدم المباني الفلسطينية وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. وبالرغم من اعتماد مجلس الأمن العديد من القرارات التي تأمرها بوقف بناء المستوطنات، واصلت إسرائيل التصرف دون عقاب، بل إنها كثفت بناء المستوطنات منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، مما يدلُّ على تجاهلها التام لإرادة المجتمع الدولي.

٦١ - وفي الوقت نفسه، استمر تدهور أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في جميع أنحاء الأراضي المحتلة، لا سيما في غزة، حيث أدى الحصار الإسرائيلي الذي دام عقدا من الزمان إلى تزايد شح إمدادات الكهرباء والمياه، مما فرض ضغطا متزايدا على نظم الصحة والنظافة الصحية والتعليم وتسبب في أحد أعلى معدلات البطالة في العالم. وقال إن وفد بلده يدين بشدة استخدام إسرائيل البغيض للقوة المفرطة ضد المدنيين في الضفة الغربية وغزة، ويناشدها رفع الحصار عن غزة واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، تمشيا مع فتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٦٢ - وأردف قائلا إن وفد بلده يدين جميع انتهاكات القانون الدولي، بغض النظر عن مرتكبيها، إلا أنه يؤكد في الوقت نفسه أن الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال أشد جسامة وخطرا من الأعمال التي يرتكبها الفلسطينيون ضد إسرائيل - والتي تقع على سبيل الرد في كثير من الأحيان. وأشار إلى أن إندونيسيا تدعو إلى بذل جهود متضافرة للتوصل إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، وتشدد على الأهمية الحاسمة لعمل اللجنة الخاصة وغيرها من آليات الأمم المتحدة في ضمان حماية حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٦٣ - **السيد منذر** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التوثيق الكامل للأعمال العدوانية الإسرائيلية وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الشعبين السوري والفلسطيني على مدى العقود العديدة التي مرت منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يحتاج إلى ردح طويل من الزمن لا سبيل إلى تحديد مداه. وفي مواجهة عاصفة جديدة من الإدانة الدولية لجرائم إسرائيل، أصرَّ ممثلها مرة أخرى على إهانة عمل اللجنة الخاصة وانتقاده، مما يمثل اعتداء سافرا على منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وذكر أن ممثل السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال أسقط من بيانه الإشارة إلى أن ما يفتخر به من مساعدة وعلاج طبي في المستشفيات الإسرائيلية يتم توفيره في الواقع لصالح أعضاء جبهة النصرة والجماعات الإرهابية المسلحة الأخرى التي تعمل في المنطقة الفاصلة في الجولان السوري المحتل. ووفقاً لتقارير مختلفة واردة من مصادر إخبارية دولية مرموقة وبعض المسؤولين الإسرائيليين، تشكل المساعدة الطبية المذكورة جزءاً من برنامج واسع النطاق للدعم الإسرائيلي المباشر للإرهابيين في شكل أسلحة وتمويل ودعم لوجستي وعسكري ووقود وأدوية وغذاء، وتتولى تنسيق كل هذا الدعم وحدة مخصَّصة داخل الجيش الإسرائيلي. وهذا الدعم العلني الذي تقدمه إسرائيل للجماعات الإرهابية المسلحة يجعلها شريكا كاملا في الجرائم التي ترتكبها هذه الجماعات.

٦٤ - واسترسل قائلا إن سكان الجولان السوري المحتل هم عرب سوريون وسيظلون كذلك للأبد. والأراضي المحتلة التي يعيشون فيها تشكل جزءا لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، وستعود إلى سيطرتها يوما ما. فهؤلاء السكان ليس لهم أية هوية قومية أخرى وهم يعارضون بشكل لا لبس فيه جميع المحاولات الإسرائيلية الرامية إلى طمس هويتهم السورية، بما في ذلك القرار الأخير الذي اتخذته إسرائيل بإجراء انتخاباتها البلدية في الجولان السوري المحتل، وهو قرار رفض صراحة في بيان رسمي أصدره ممثلو السكان.

٦٥ - واختتم قائلا إن الجرائم الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة بلغت من الضراوة أن أصبحت إسرائيل تستهدف الأطفال عمداً، واحتجزت السلطات الإسرائيلية عددا كبيرا منهم بصورة غير قانونية وقُتِلَ العشرات منهم أو أصيبوا بتشوهات دائمة خلال العام الماضي بسبب الألغام الإسرائيلية المزروعة في المناطق المدنية، بما في ذلك المناطق القريبة من المناطق السكنية والملاعب.

٦٦ - **السيدة عبد الهادي – ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف صامتا في الوقت الذي يواصل فيه وفد إسرائيل استهزاءه بعمل اللجنة الخاصة وضربه بالقانون الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها عرض الحائط. وتظاهر ممثل إسرائيل في بيانه المهين والعدائي بالقلق إزاء شح الموارد والحاجة إلى تفعيل أداء الأمم المتحدة، رغم أن حكومته ترفض باستمرار سلطة المنظمة ولم تكتف بالإمعان في إلحاق أضرار تجل عن الوصف بكل من يعيش تحت احتلالها من رجال ونساء وأطفال فلسطينيين وانتهاك حقوقهم وكرامتهم، بل إنها تتباهى أيضا باعتزامها مواصلة القيام بذلك، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ومما لا شك فيه أن ما شجع إسرائيل على التمادي في ارتكاب جرائمها المخزية هو غطاء الإفلات من العقاب الذي يوفره لها المجتمع الدولي منذ وقت بعيد. وإضافة إلى قائمة واسعة من الجرائم النكراء، دأبت إسرائيل على تقويض وعرقلة جميع الجهود الرامية إلى إنهاء الظلم وضمان سلام عادل ودائم. وقالت إنه لأمر في منتهى الوقاحة أن يوبخ ممثل إسرائيل اللجنة الخاصة في نفس الوقت الذي يرفض فيه التعاون معها وأن يتباهى بجهود بلده الهزيلة لتسهيل دخول نزر يسير من المواد اللازمة لإعادة بناء مئات الآلاف من المنازل والمرافق التي هدمتها إسرائيل نفسها، فهي بذلك لا تكاد تفي بالتزاماتها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي الإنساني.

٦٧ - وتابعت قائلة إن تقارير اللجنة الخاصة ليست متحيزة؛ فهي تحتوي على معلومات معروفة جيدا ولا تشوب دقتها شائبة، وبعضها قدمته منظمات إسرائيلية معنية بحقوق الإنسان تعاونت مع اللجنة الخاصة. وأوضحت أن دولة فلسطين ترفض رفضا قاطعا المزاعم الزائفة التي قدمتها إسرائيل ضد اللجنة الخاصة وأعضائها، ولن تتقاعس عن أداء واجبها المتمثل في لفت الانتباه إلى الممارسات غير المشروعة وغير العادلة لإسرائيل على نحو ما هو موثق في تلك التقارير. وختمت حديثها معربةً عن تقدير وفد بلدها العميق للعدد الهائل من البيانات التي أدلت بها وفود أخرى وأكدت فيها من جديد مبادئ القانون الدولي وأعربت فيها عن دعمها للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال غير الشرعي والتوصل إلى حل سلمي، حتى لا يضطر أبناء الأجيال القادمة إلى مواجهة نفس الانتهاكات التي عانى منها أسلافهم.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي *(تابع)* (A/C.4/72/L.14)

مشروع القرار A/C.4/72/L.14: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٦٨ - **السيدة رودريغيس كاميجو** (كوبا): قدمت مشروع القرار، فقالت إنه في ضوء الشواغل التي أعرب عنها مقدمو الالتماسات أمام اللجنة الرابعة، فإن نص مشروع القرار الذي قدمه مكتب اللجنة الخاصة، على النحو الوارد في الوثيقة A/72/23، قد تم تنقيحه بإدراج فقرات جديدة تشير إلى التأثير المدمر للأعاصير التي وقعت في الآونة الأخيرة على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أنغويلا، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر تركس وكايكوس، إضافة إلى بورتوريكو، وتدعو الدول القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة اللازمة لشعوب الأقاليم المتضرِّرة من الأعاصير من أجل دعم جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار وإعادة البناء.

٦٩ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): قالت إن دولة بوليفيا المتعددة القوميات قد انضمَّت إلى مقدمي مشروع القرار.

٧٠ - **الرئيس:** قال إن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

٧١ - **السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده أكد دائما أهمية البعد الاقتصادي في إنهاء الاستعمار؛ ومن ثم فهو يحث الدول القائمة بالإدارة على تعزيز التنمية الاقتصادية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حتى تتمكن من تحقيق نموذج اقتصادي قابل للتطبيق في سياق المسارات المختلفة الممكنة لتقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال. وأردف قائلا إن الدول القائمة بالإدارة يتعين عليها أن تمتنع عن القيام بأنشطة اقتصادية أو عسكرية قد تؤثر سلبا على مصالح شعوب الأقاليم أو تنتهك حقها غير القابل للتصرف في التمتع بمواردها الطبيعية والتصرف فيها.

٧٢ - وأشار إلى أن وفد بلده يرحِّب بالإشارات الواردة في مشروع القرار إلى ضرورة قيام الدول القائمة بالإدارة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة بتقديم المساعدة الطارئة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي عانت من التأثير المدمِّر لإعصاري إيرما وماريا، وكذلك إلى بورتوريكو، ودعم جهود الإنعاش وإعادة البناء.

٧٣ - *وبناء على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، وبليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكيا، توغو، تونس، تونغا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، وسورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غواتيمالا، غيانا، غينيا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، واليونان

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٧٤ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.4/72/L.14 بأغلبية ١٥٤ صوتا مقابل صوتين، وامتناع عضوين عن التصويت.*

٧٥ - **السيد مازبو** (الأرجنتين): قال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار على أساس أن الإشارات إلى الحق في تقرير المصير الواردة في النص والتي تفترض مسبقاً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وجود شعب خاضع للاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله، لا تنطبق بأي حال على مسألة جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، لأن المملكة المتحدة، في احتلالها غير الشرعي للجزر، طردت السكان المحليين والسلطات الأرجنتينية الشرعية واستعاضت عنهم بمواطنين بريطانيين. وأضاف قائلا إن جميع قرارات الجمعية العامة المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس، ولا سيما القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) والقرارات اللاحقة، وجميع القرارات التي اعتمدتها اللجنة الخاصة بشأن هذه المسألة حتى الآن، قد أثبتت صراحة أن طريقة إنهاء هذه الحالة الاستعمارية المحددة والخاصة التي يجري التنازع فيها على السيادة على الجزر والمناطق البحرية المحيطة بها، ليست من خلال تقرير المصير بل من خلال التفاوض على تسوية للنزاع القائم بشأن السيادة بين الطرفين المعنيين، وهما المملكة المتحدة والأرجنتين. وقد استبعدت الجمعية العامة نفسها بشكل صريح في عام ١٩٨٥ انطباق مبدأ حق تقرير المصير على مسألة جزر مالفيناس عندما رفضت بأغلبية كبيرة اقتراحين قدمتهما المملكة المتحدة وسعت من ورائهما إلى إدراج المبدأ في مشروع قرار يتعلق بهذه المسألة المحددة.

٧٦ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة في قرارها ٤٩/٣١ حثت الطرفين على الامتناع عن اتخاذ قرارات من شأنها أن تنطوي على إدخال تعديلات انفرادية للوضع القائم، في الوقت الذي تقوم فيه الجزر بعملية التفاوض الموصى بها. ورأى أن عمليات التنقيب والاستغلال الانفرادية التي تقوم بها المملكة المتحدة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة للأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وتنفيذ تدريبات عسكرية في المنطقة المتنازع عليها، هي بذلك مخالفة لذلك القرار.

البند ٦٢ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة *(تابع)* (A/C.4/72/L.15 و A/C.4/72/L.16)

٧٧ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): عرضت مشروعي القرارين المقدمين في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال (A/C.4/72/L.15 و A/C.4/72/L.16)، وقالت إن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد وافقت على النصين أساساً بتوافق الآراء. وأوضحت أنهما نُقِّحا بعد ذلك لإدراج فقرات جديدة تأخذ في الاعتبار البيانات التي أدلى بها مقدمو الالتماسات من كاليدونيا الجديدة وغوام وحاكم غوام، وأعربوا فيها عن القلق بشأن التقدم المحرز في عمليات إنهاء الاستعمار في أقاليمهم، وطلبوا إلى اللجنة الخاصة إيفاد بعثات زائرة.

٧٨ - **الرئيس:** قال إن مشروعي القرارين لا تترتب عليهما أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٧٩ - **السيد أرسيا بيباس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يأمل في إحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار بناء على الاستفتاء بشأن تقرير المصير المزمع إجراؤه في كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٨. وأشار إلى أنه يرحب بإدراج الطلب الذي عبر عنه مقدمو الالتماسات من الكاناك في مشروع القرار، وهو أن تيسِّر الدولة القائمة بالإدارة عمل بعثة زائرة إلى الإقليم قبل إجراء الاستفتاء، من أجل دراسة الحالة على أرض الواقع، ولا سيما تشكيل القائمة الانتخابية واتخاذ التدابير لضمان تمكن شعب الكاناك من المشاركة بحرية في الاستفتاء. وأعرب عن تقديره لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة للنظر في إمكانية تيسير إيفاد بعثة من هذا القبيل.

٨٠ - وأضاف قائلا إن مختلف مقدمي الالتماسات أتوا من غوام للإعراب عن الحاجة الملحة إلى إنهاء استعمار الإقليم والعقبات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، لا سيما فيما يتعلق بإجراء استفتاء لشعب الشامورو. وأعرب مقدمو الالتماس أيضاً عن استيائهم إزاء السياسات التي تحدّ وصولهم إلى ممتلكاتهم وأراضي أسلافهم، فضلاً عن مخاوفهم بشأن الأثر السلبي الناجم عن توسع الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في البيئة والوصول إلى المواقع الثقافية. وذكر أن شعب غوام متورط بصورة غير طوعية في التوترات الإقليمية ويعيش في خوف من التعرض للقصف. ويجب على الدول الأعضاء أن تعترف بالتهديدات التي يواجهها شعب غوام، وهذه التهديدات لا تقتصر على تقرير المصير بل تمس حياتهم بحد ذاتها. ولذلك، يؤيد وفد بلده

تضمين الدعوة الموجهة إلى الدولة القائمة بالإدارة في مشروع القرار لتيسير إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، والاعتراف بالشواغل التي أعرب عنها شعب غوام بشأن المخاطر والتحديات التي يواجهها.

مشروع القرار A/C.4/72/L.15: مسألة كاليدونيا الجديدة

٨١ - **السيدة شارما** (أمينة اللجنة): قالت إن فيجي وبابوا غينيا الجديدة انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار.

٨٢ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.4/72/L.15.*

مشروع القرار A/C.4/72/L.16: مسألة غوام

٨٣ - *بناءً على طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إكوادور، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باراغواي، باكستان، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سورينام، سيراليون، الصين، عمان، غيانا، غينيا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، فييت نام، كابو فيردي، كمبوديا، كوبا، الكونغو، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

المعارضون:

إسرائيل، أوكرانيا، العراق، فرنسا، المغرب، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون:

أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تركيا، تشيكيا، توغو، تونس، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غابون، غواتيمالا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المكسيك، موريتانيا، موناكو، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان.

٨٤ - *اعتُمد مشروع القرار A/C.4/72/L.16 بأغلبية ٨٠ صوتاً مقابل ٩ أصوات، وامتناع ٦٢ عضواً عن التصويت.*

٨٥ - **السيد جياكوميلي دا سيلفا** (البرازيل): قال إنه على الرغم من أن وفد بلده صوت مؤيداً لمشروع القرار بشأن مسألة غوام، كما في السنوات السابقة، فهو يعرب عن قلقه من استخدام القرار لأغراض سياسية خارجة عن نطاق الولاية الأساسية للجنة. وأضاف أن البرازيل ترفض تسييس القرارات، مما يؤدي إلى نتائج عكسية للهدف النهائي المتمثل في إنهاء الاستعمار. ورأى أن جوانب معينة من مشروع القرار، بما في ذلك الإشارات إلى حكم صادر عن محكمة فيدرالية في الولايات المتحدة بشأن استفتاء تقرير المصير في غوام وتأثير العسكرة في البيئة، تحتاج إلى مزيد من المناقشة. واعتبر أن أي إشارة إلى وضع الإقليم بصورة غير طوعية في خضم التوترات الإقليمية ينبغي أن تتضمن أيضاً إدانة واضحة للتهديدات غير المقبولة التي وجهتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضدّ غوام، مما يشكّل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن البرازيل تواصل دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لجميع التزاماتها الدولية التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحثّ جميع الأطراف على استئناف المفاوضات بغية تحقيق السلام ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

٨٦ - **السيدة غرين** (كندا): قالت إنه بالرغم من أن وفد بلدها أيد مشروع القرار تأييداً تاماً في السنوات الماضية، فلديه تحفظات حيال مناقشة العملية القضائية الجارية. وأشارت إلى أن غوام طعنت

في الحكم الذي تشير إليه الفقرة ٢٠ من الديباجة، مما يعني أنه ينبغي للجمعية العامة ألا تعلق على القضية. ولهذه الأسباب، امتنعت كندا عن التصويت.

٨٧ - **السيد كاشكيت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه للمرة الأولى منذ ٢٠ عاما، اضطر وفد بلده للتصويت ضد مشروع القرار بشأن مسألة غوام بسبب إضافات تؤدي إلى نتائج عكسية أدخلها الوفد الفنزويلي ووفود أخرى تسعى إلى استخدام النص لشنّ هجوم سياسي.

٨٨ - وأضاف قائلا إن بلده يتمتع بالحق السيادي لتنفيذ أنشطة عسكرية في غوام، وفقاً لمصالحه الأمنية الوطنية؛ ومن السهل افتراض أن هذا الوجود العسكري هو بالضرورة مضرٌّ بحقوق شعب الإقليم ومصالحه، أو يتعارض مع رغباته. ورأى أن الصيغة الجديدة المتبعة في مشروع القرار تعرض الادعاء الذي لا أساس له بأن شعب غوام يعارض بصورة موحدة الأنشطة العسكرية للولايات المتحدة؛ ولا يوجد كذلك أي دليل على أن تلك الأنشطة تضرُّ بالبيئة أو تتعارض مع رغبات ذلك الشعب. وأوضح أن وفد بلده يرفض الطلب غير الضروري بإجراء دراسة للآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة العسكرية في غوام لأنها تشكل تبديداً لموارد الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر أن الصيغة الجديدة التي تشير إلى التوترات في المنطقة تشوِّه الواقع الفعلي على نحو خطير. ورأى أنه رغم ضرورة معالجة الاستفزازات المتواصلة التي تطلقها كوريا الشمالية، من الخطأ الاستنتاج أن المنطقة بأسرها تواجه توترات نتيجة سلوك دولة واحدة. وأوضح أن الإشارة الوحيدة إلى كوريا الشمالية في مشروع القرار هي إدانة واضحة للتهديدات التي أطلقها كيم جونغ - أون ضد غوام والأخطار التي تهدد السلام الدولي الناجمة عن استمرار برامج القذائف النووية والتسيارية الجارية.

٨٩ - وقال إن وفد بلده يعترض أيضاً على انتقاد الحكم الصادر مؤخراً عن محكمة فيدرالية في الولايات المتحدة الذي يوقف الاستفتاء المقرر إجراؤه بشأن المركز السياسي لغوام. وعلى الرغم من أن وفد بلده أيَّد لفترة طويلة حق شعب غوام في تقرير المصير، فقد سنّت الهيئة التشريعية للإقليم قانوناً لا يمنح حق التصويت في الاستفتاء الشعبي إلا للأفراد الذين تعود أصولهم في غوام إلى عام ١٩٥٠، مما يستبعد العديد من أفراد المجتمع الذي يتسم بمستوى مرتفع من التعددية الثقافية ويشمل سكانه شعب الشامورو الأصلي ومهاجرين من أجزاء أخرى من الولايات المتحدة وأحفاد المهاجرين من جميع أنحاء شرق آسيا. ولذلك خلصت المحكمة إلى أن هذه القيود تشكل انتهاكاً واضحاً للضمانات ضدّ القيود القائمة على العرق والعنصر المفروضة على ممارسة حقوق التصويت المنصوص عليها في دستور الولايات المتحدة. وأضاف قائلا إن استئناف غوام للحكم لا يشكل سبباً كافياً للإشارة إليه في مشروع القرار. فيجب أن يمارس جميع الناس في الإقليم، لا شريحة واحدة من السكان، حق تقرير المصير في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. ولذلك تمسكت المحكمة الفدرالية في حكمها بالمبادئ الأساسية لعدم التمييز فيما يتعلق بحماية حقوق التصويت الشاملة للجميع كما ترد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٩٠ - وأوضح أنه على الرغم من أن مناصرة بلده لتقرير المصير متجذرة في تجربته الاستعمارية، فهو يؤيد أيضاً حق الشعوب في اختيار الاندماج أو المحافظة على الوضع القائم بدلا من الاستقلال. ورأى أنه يجب على اللجنة أن تتفادى ميلها القديم للاستقلال بوصفه حلا واحدا مناسبا للجميع، وخاصة عندما تعرض أمامها أدلة تثبت أن شعوباً كثيرة تفضل خيارات أخرى.

٩١ - وفي معرض الإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة ٨٥٠ (د-٩) قد نص على أن جميع البعثات الزائرة يجب أن تنفذ بموافقة الدولة القائمة بالإدارة، فإن بلده لا يؤيد إيفاد بعثة زائرة إلى غوام. واختتم قائلا إنه ينبغي التذكير بأن جميع القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ليست ملزمة ولا تمثل أو تعكس القانون الدولي بالضرورة. ولهذا السبب، دعت الولايات المتحدة إلى التصويت على مشروع القرار، وصوتت ضده.

٩٢ - **السيد ليم تونغ هاي** (سنغافورة): قال إنه على الرغم من أن مشروع القرار اعتمد بتوافق الآراء في السنوات السابقة، فقد حالت العناصر الجديدة المضافة إلى النص هذا العام دون التوصل إلى توافق في الآراء. وقال إن وفد بلده يحث جميع الأطراف على التوصل إلى توافق في الآراء في المستقبل، مع مراعاة المسائل الأمنية المعقدة. وأوضح أن إقليم غوام يقع في منطقة استراتيجية من الناحية الجغرافية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تعرَّضت في الأشهر الأخيرة لتهديدات استفزازية صادرة عن بلد واحد وتشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. واختتم قائلا إنه ينبغي الإقرار بأن ترتيبات الدفاع القائمة في غوام تسهم في تحقيق الاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥